Journal of Al-Farahidi's Arts, No: 64: 194-221
Doi: https://doi.org/10.25130/jfa.18.64.1.9

P-ISSN : 2074-9554 | E-ISSN: 2663-811
Journal of Al-Farahidi's Arts
available online at : fja.tu.edu.iq/index.php/fja

The effect of the difference in readings on morphological and semantic guidance, in the book Languages of the Qur'an by Al Farra' (d. 207 AH)

Dr. Waleed Zaher Najim
E-Mail: wlieedth8r@gmail.com

Keywords:
semantic effect, difference, readings, dialects.
Article history:

Received	24/3/2025
Received in revised form	7/5/2025
Accepted	11/5/2025
Available online	9/3/2026

E-mail Jaa@ tu.edu.iq

©THIS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CCBY LICENSE
http:// creativecommons.org/licenses/by/4.0

A B S T R A C T

This research aims to study the change in linguistic semantics phonetically and morphologically, as a result of the difference in Quranic readings, the multiplicity of morphological forms, and their effect on generating meanings, in the book Languages of the Quran by Al-Farra' (d.207 AH), which included a large number of transmitted and anomalous readings. The change in meaning was not a contradictory change between readings, but rather a difference in diversity and expansion in meaning. This difference may be in the arrangement of letters, or by adding a letter to the letters of a single word, or by replacing a letter with another, and it may be in the derivation of words such as the active participle, and the passive participle.

Al-Farra's approach appeared clearly in citing readings with their chains of transmission or with the chains of transmission omitted, and he often attributes the readings to their owners, or to the dialect of a tribe that he names, and chooses from them and responds with evidence and justification based on the speech of the Arabs.

أثر اختلاف القراءات في التوجيه الصرفي والدلالي، في كتاب لغات القرآن للفرّاء (ت: 207 هـــ)

م.د. وليد ظاهر نجم الدليمي/ المديرية العامة لتربية الأنبار.

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تغيّر الدلالات اللغوية صوتيًا وصرفيًا، نتيجة اختلاف القراءات القرآنية، وتعدد الصيغ الصرفية، وأثرها في توليد المعاني، وذلك في كتاب لغات القرآن للفرّاء (ت: 207هـــ)، الذي ضمّ كمًّا كبيرًا من القراءات المتواترة والشاذّة، ولم يكن تغيّر المعنى تغيّرًا متضادًا بين القراءات، وإنّما هو اختلاف تنوّع واتساع في الدلالة، وهذا الاختلاف إمّا أن يكون في فرش الحروف، وإمّا أن يكون بزيادة حرف في حروف اللفظة الواحدة، أو إبدال حرف مكان آخر، وقد يكون في اشتقاق الكلمات كاسم الفاعل، واسم والمفعول.

وظهر منهج الفراء واضحًا في إيراد القراءات بأسانيدها أو محذوفة الإسناد، وغالبًا ما ينسب القراءات لأصحابها، أو إلى لهجة قبيلة يسمّيها، ويختار منها ويردّ بالدليل والتعليل مستندًا إلى كلام العرب. كما أظهر البحث أنّ تباين اللهجات سبب في خروج الصيغ عن القياس الضابط لها. ومن أجل هذا الاختلاف اللهجيّ حاولت تبيين التوجيه الصرفي والدلالي الناتج عن ذلك الاختلاف.

الكلمات المفتاحية : التأثير الدلالي، الاختلاف، القراءات، اللهجات

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّدٍ خير الناطقين بالضاد وأفصحهم، وعلى آله وأصحابه والتابعين، أمّا بعد:

فقد حظيت القراءات القرآنية بعناية العلماء والدارسين قديمًا وحديثًا، والمتأمّل في الدراسات اللغوية والدلالية في كتب القراءات، ولغات القرآن، يجدها مليئة بالمسائل النحوية والصرفية والصوتية.

وإنّ الباحث في الكتب التي جمعت القراءات يجد فيها نظامًا دقيقًا، في هذا الجمع الدقيق الذي حظي بعناية العلماء منذ القرون الأولى، من حيث الرواية والعناية بضبط الألفاظ، ونسبة كل قراءة لقارئها، ولم يتغيّر ذلك الضبط، ولم يتبدّل على مرور الأيام والسنين.

ولمّا كان كتاب لغات القرآن للفرّاء حافلًا بلهجات العرب والقراءات القرآنية، آثرت أن يكون بحثي في القراءات، ولا سيّما فيما تعطي من دلالات متباينة، نتيجة اختلاف الصيغ الصرفية وتعددها، وقد استوى البحث في ستة مباحث، يسبقها مقدمة وتمهيد، ويتبعها نتائج البحث، وقائمة بثبت المصادر والمراجع.

المبحث الأول: الإبـــــدال، والمبحث الثاني: تغـــيّر الدلالة لتغـــيّر الصـــــوت، والمبحث الثالـــث: الاختلاف في أصل الاشتقاق، والمبحث الرابـــــع: اختلاف القراءات في أبنية الفعل المزيد، والمبحث الخامس: اختلاف القراءات في أبنية المصادر، و المبحث السادس: اختلاف القراءات في أبنية المشتقات.

تمهيد:

لا شكّ أنّ كثرة دخول الناس في الإسلام، على اختلاف لهجاتهم، أدّى إلى وجود مشكلة في القراءة، وقد "تسامّح الإسلام معهم فأقرّهم الرسول علـــى اختلافهم"(الراجحـــي، 1996: 69). ومن ثمَّ فإنّ الاختلاف في كثير من القراءات يرجع إلى الاختلاف في لهجات العـــرب، فتكون القراءات القرآنية مصدرًا مهمًّا، وينبوعًا ثرًّا في تعريفنا بلهجات العرب، وقد أثّر هـــذا الاختلاف في تنوّع المعنى، وسيتبيّن ذلك من خلال عرض القراءات التي أوردها الفرّاء فـــي كتابه: لغات القرآن.

القراءات لغة واصطلاحًا:

القراءات لغة: جمع قراءة، وهي مصدر مِن قرأَ؛ بمعنى جمع، أو ألقى (الأزهري، 1421: 209/9، ابن منظور: 124/1).

واصطلاحًا: كيفية أداء الكلمات القرآنية اتفاقًا واختلافًا، مع عزو كلّ وجه لناقله(ابن الجزري، 1419: 49، والقاضي/ 7).

يتضح من هذا التعريف أنّ القراءات ذات مدلولٍ واسعٍ، فهي شاملة لكل الألفاظ المتفق عليها والمختلف فيها.

وكتاب لغات القرآن، صاحبه الإمام الحافظ أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الكوفيّ النحوي صاحب الكسائي، ولقبه الفرّاء، ولد في الكوفة سنة (114هـــ)، وتوفي سنة (207هـــ) (ابن النديم، 1417: 73/2، وابن خلكان، 1994: 182).

أمّا كتاب لغات القران، فهو كتاب حافل، ضمّ عددًا كثيرًا من القراءات المتواترة والشاذة، بأسانيدها أو محذوفة الأسانيد، إذ نسب كثيرًا منها لأصحابها، وذكر بعضها بلا نسبة، ويلاحظ أنّ الفراء كان يختار ويرجح قراءة الجمهور، ويردّ غيرها، مع الاستدلال من كلام العرب والإجماع، كما في قوله تعالى: إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ (الشعراء: 137)، إذ قال: "والضمُّ أحبُّ إليَّ؛ لأنّه يَأتِي على الوجهين جميعًا؛ لأنّ العربَ يقولون: هذه أحاديثُ الخُلُق، يريدون: المُخْتَلَقَةُ، معَ اجتماعِ القُرَّاءِ عليه"(الفراء: 110، 152).

المبحث الأول: الإبـــــــدال

الإبدال ظاهرة صوتيّة من ظواهر اللغة قائمة في أغلبها على اختلاف اللهجات وهي سنّة من سَنَن العرب في كلامهم(ابن فارس/ 1964: 203، والسيوطي،1958: 460/1).

الإبـــــــدال الحـــــركـــــي:

للحركات أهمية كبيرة في العربيّة، إذ إنّها تؤدي إلى تغيير في معنى الكلمة كليًّا أو جزئيًّا (المطلبي، 1978: 209). وللحركات أهميّة في بيان اختلاف اللهجات فيما بينها (النعيمي، 1980: 209). فقد يُحرّك الحرف في لفظة بالكسر في لهجةٍ ويكون بالضمّ في لهجة ثانية، وقد يكون الحرف ساكنًا في لهجة وهو متحرّك في أخرى(المطلبي: 210، والنعيمي: 209).

ووردت في كتاب لغات القرآن جملة من القراءات القرآنيّة التي اختلفت فيها حركات المفردة ضمًّا، وفتحًا، وكسرًا، ومن ذلك:

1- بين الكسر والضم: (يصِدّون، ويصُدّون):

أسند الفرّاء، في قوله تعالى: إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ (الزخرف: 57)، عن ابن عباس: "أنّه قَرَأَ:﴿يَصِدُّونَ﴾ وهي قراءة: ابْنُ كَثِيرٍ، وَالْبَصْرِيَّينِ، وَعَاصِمٍ وَحَمْزَةَ وابن جبير والحسن وعكرمة، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِضَمِّهَا.(ابن الجزري: 1/ 369، والدمياطي، 2006: 496، وأبو حيان، 2001: 8/ 25) بمعنى: يَضِجُّونَ. ويَصِدُّونَ، ويَصُدُّونَ، لغتان، من الإِعْرَاضِ"(الفراء: 129).

(يَصِدُّونَ): يضجّون ويعجون، و(يَصُدُّونَ): يُعرضون. وقيل:(يَصِدُّونَ): يضحكون(ابن منظور: 2410/4).

وذكر أبو عبيدة أنّ مَن كسر الصاد فمعناها: يضجّون، ومَن ضمّها فعلى معنى: يعدلون (أبو عبيدة، 1381: 205/2). وهما لغتان عند الكسائي مثل: يعرِشون ويعرُشون، والمعنى واحد: يضجون(القرطبي، 1964: 103/16). وقال الجوهري: ((وصدّ يصِدُّ صديدًا، أي: ضجّ)) (الجوهري، 1987: 496/2).

يظهر ممّا تقدّم أنّهما لغتان، ولكن الخلاف اللهجي له أثر دلالي، ويرى الباحث أنّ معناهما واحد، هو المتمثل في دلالة الضمّ، وأنّ الكسر مظهر من مظاهر التطور اللغوي نحو التخفيف، الذي تنزع إليه بعض القبائل العربية (الراجحي: 251/1).

2- بين الضمّ والفتح:

2-1- الـــــدُّولة والـــــدَّوْلة:

قال الفراء في قوله تعالى: كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ (الحشر:7): ((الدُّولَةُ غيرُ الدَّوْلَةِ، ولم يَقْرَأ بفتحِ الدالِ إلّا أبو عبدِالرحمنِ السُّلَمِيُّ، فأما الدُّولَةُ فهي كالمُلْكِ يكونُ في أيدي القومِ، ثم ينتقلُ إلى غيرِهم، فتقولُ: هذا المُلْكُ دُولَةٌ، ودُوَلٌ، فأما الدَّوْلَةُ فدَوْلَةُ الهزيمةِ، تكونُ الدَّوْلَةُ في الحربِ على هؤلاءِ مَرّةً، وعلى هؤلاءِ مَرّةً، كالكَرَّةِ، فكلُّ ما كان انتقالُه لا يُرَى فهو دُولَةٌ، وما كان يُرَى، مثلَ ما تطرحُ الثوبَ عنك، أو الشيءَ إلى صاحبِك؛ فتلك دَوْلَةٌ، وكذلك دُوَلُ الهزيمةِ، مَرّةً هكذا، ومَرّةً هكذا)) (الفراء: 139).

قلت: ليست قراءة أبي عبد الرحمن السلمي فحسب، بل هي قراءة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وابن عامر والمدني أيضًا، في قوله تعالى: ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ (الحشر: 7) (ابن خالويه، 154-155، وأبو حيان: 141/10).

ذكر أبو حيان أنّ الكسائي وحذّاق البصرة يرون أنّ الدَّولة بالفتح في المُلْك بضم الميم؛ لأنّ الفعْلة في الدهر، والضم في المِلك بكسر الميم (أبو حيان: 141/10، والآلوسي، 1415: 234/14).

وهو رأي الزجاج، إذ قال: ((يقرأ بضم الدال وفتحها – فالدُّولَة اسم الشيء الذي يتداول، والدَّوْلَة الفِعْل والانتقال من حال إلى حالٍ)) (الزجاج، 1988: 146/5).

وذكر الراغب وعيسى بن عمر أنّهما بمعنى واحد، أو بالضم في المال وفي الفتح: النصرة (الأصفهاني، 1412: 322، وأبو حيان: 141/10، والآلوسي: 241/14، 243).

2-2/ رَوْح ورُوح:

قال الفراء في قوله تعالى: فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ (الواقعة: 89): ((وقَرَأَ الحَسَنُ: {فَرُوحٌ}، ولعلَّها لغةٌ، فأما مَن قال: {فَرَوْحٌ}؛ فهو الرَّوْحُ الذي تَعْرِفُ، وأما مَن قال: {فَرُوحٌ}؛ فكأنَّه قال: أَحْيَاه اللهُ ورزَقَه، الريحانُ: الرِّزْقُ. حدَّثني محمدٌ، قال: حدَّثنا الفرَّاءُ، قال: حدَّثني رجلٌ، عن حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، عن عبدِ اللهِ بنِ شَقِيقٍ، عن عَائِشَةَ، أن رسولَ اللهِ صلى اللهُ عليه قَرَأَ (الدمياطي: 531، وأبو حيان: 8/ 215): {فَرُوحٌ وَرَيْحَانٌ})) (الفراء: 138).

(رُوح) بضم الراء: اسم مصدر بمعنى: الرحمة، وقيل البقاء، وهي قراءة رويس، وابن عباس وقتادة والضحاك وغيرهم، بضم الراء. (ابن الجزري: 2/ 383، وأبو حيان 8/ 215) و(رَوْح) بفتح الراء: مصدر، قال أبو حيان: ((قَالَ الْحَسَنُ: الرُّوحُ؛ لأنّها كالحياة للمرحوم. وقال أيضًا: روحه تخرج في ريحان. وقيل: الروح: البقاء، أي: فهذان له معاً، وهو الخلود مع الرزق)) (أبو حيان: 8/ 215، ومحيسن، 1984: 1/ 570).

وفي معاني القرآن للفراء، فَرَوْح، أي: فَرَوح في القبر(الفراء: 131).

وقال الزجاج: (((رَوح) بفتح الراء: ومعناه: فاستراحة وبرد، (وَرَيْحَانٌ) رزق... ورُوِيت "فَرُوحٌ " بضم الراء، وتفسيره فحياة دائمة لا موت بعدها)) (الزجاج: 117/5).

وذكر الأزهري أنّ (الرَوْح) هاهنا: الفرج (معاني القراءات،1991: 53/3). وقد يكون الرَّوْح: الرحمة، قال الله تعالى: وَلَا تَيْأَسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ (يوسف: 87)، أي من رحمة الله (ابن منظور: 3/ 1766).

2-3 لَغُوب ولُغُوب:

قال الفراء في قوله تعالى: وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ (ق: 38): ((وقَرَأَ أبو عبدِالرحمنِ: {لَغُوبٍ} وهي قراءة طلحة ويعقوب أيضًا. (ابن جني، 1999: 2/ 284، وأبو حيان 8/ 128)، بفتحِ اللامِ، و «فَعَلَ» منه: لَغَبَ يَلْغُبُ. وأَنْشَدَنِي بعضُهم:

مَهَامِهٌ يَلْغَبُ فِيهَا الذِّيبُ

ويقالُ: لَغِبَ يَلْغَبُ، ولَغُبَ يَلْغُبُ)) (الفراء: 132).

اللُّغوب: التعب والنصب. يقال: أتانا ساغيًا لاغيًا، أي: جائعًا تعبًا)) (الأصفهاني: 742). ويقال: لَغَبَ يلْغُبُ لُغوباً (الزجاج: 5/ 49).

واللُّغوب واللَّغوب مصدران، الأول مقيس وهو الضم، وأمّا الذي بالفتح فغير مقيس، كالقَبول والوَلوع، والوَزوع، والوَضوء، والوَقود: مصادر جاءت على الفَعول فهو إمّا ان يحمل على هذه المصادر، ويُحمل أيضًا على أنّه صفة لمصدر محذوف، أي: لا يمسنا فيها لُغُوب لَغوب، على قولهم: هذا شِعْرٌ شَاعِرٌ، وموتٌ مائتٌ، كأنه يصف "اللُّغوب" بأنه قد لَغَبَ، أي أعيا وتعب، وهذا ضرب من المبالغة (ابن جني: 2/ 201، وأبو حيان: 8/ 128). وذكر الزجاج أنّ ومعنى لَغُوب شيء يَلْغَبُ مِنه، أي: لا نتكلف شيئاً نَعْيَا مِنْهُ (الزجاج: 4/ 271).

2-4 سُـلُـفًا وسُـلَـفًا وسَـلَفًا:

قال الفراء في قوله تعالى: فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا (الزخرف: 56): ((العربُ تقولُ: مَضَى لنا سَلَفٌ، وسَالِفٌ، وسَلِيفٌ، ذَكَرَها القَاسِمُ بنُ مَعْنٍ، ونُرَى أنّ الأَعْمَشَ وأصحابَه قَرَأوا: {فَجَعَلْنَاهُمْ سُلُفًا}، بضمِّ السينِ واللامِ؛ على أنه جَمْعُ السَّلِيفِ، وقد قَرَأَ بعضُهم: {سُلَفًا}، فإن كان صحيحًا فهو جَمْعُ سُلْفَةٍ، ولا أعرفُها)) (الفراء: 129).

الأصل في السَّلف هو ما تقدّم (غريب القرآن لابن قتيبة 399، ومعاني القرآن للنحاس، 374/6، والمفردات 420.. (وَسُلُفًا) بِضَمِّ السِّينِ وَاللَّامِ، جَمْعَ سَلِيفٍ، وهو الفريق، وهي قراءة حمزة والكسائي وطلحة، وقرأ الجمهور بفتح السين واللام. (ابن الجزري: 2/ 369، والقيسي

260/2، وأبو حيان: 8/ 24). سُمِعَ العرب تَقُولُ: مَضَى سَلِيفٌ مِن النَّاس. وَسُلُفًا، بِضَمِّ السِّينِ وَاللَّامِ، جَمْعَ سُلْفَةٍ، وهي الْأُمَّةُ والقطيعةُ (ابن قتيبة، 1978: 399، وابن منظور 158/9)، وهي قراءة عليّ، ومجاهد، والأعرج. (أبو حيان: 384/9).

قال الزجاج: ((جعلناهم سلَفاً مُتَقَدِّمِينَ ليتَعِظَ بهم الآخرون. ويُقْرأُ سُلُفاً – بضم السين واللام، ويُقرأُ سُلَفاً – بضم السين وفتح اللام – فمن قال سُلُفاً –بضمتين– فهو جمع سَلِيف، أي: جميع قد مضى. ومن قرأ: سُلَفاً، فهو جمع سُلْفَة أي: فرقة قد مَضت)) (الزجاج: 416/4).

وذكر ابن زنجلة أنّ السّلف بِالْفَتْح فِي الْخَيْر، والسَّلَف بِالضَّمِّ في الشَّرّ (ابن زنجلة، 1982: 652).

ووجه مَن قرأ: (سَلَفًا) أنّه حمله على بناء يقع للكثرة في الجمع، جعله جمع سالف، كخادِم وخَدَم، وحجة مَن قرأ بضم السين واللام أنّه جعله جمعاً لسَّلَف، كأَسَدٍ وأُسُد، وقيل: هو جمع لسليف، كرَغيف ورُغُف، والعرب تقول: مضى منّا سالِف وسَلَف وسَلِيف (القيسي: 260/2).

والسَّلَف: مَصْدَرُ سَلَفَ يَسْلِفُ سَلَفًا، وَسِلْفُ الرَّجُلِ آبَاؤُهُ الْمُتَقَدِّمُونَ، وَالْجَمْعُ أَسْلَافٌ وَسُلَافٌ (الجوهري: 1376/4، وابن منظور: 158/9). وَحَقِيقَتُهُ أَنَّهُ اسْمُ جَمْعٍ، وليس جمعًا؛ لأنّ فَعَلًا ليس من أَبْنِيَةِ الْجُمُوعِ المُكَسَّرة (أبو حيان: 383/9).

2-5 خُـــلُـــق وخَـــــلْق:

قال الفراء في قوله تعالى: إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ (الشعراء: 137): ((فَتَحَ الخاءَ الحَسن، وقَرَأَ به الكِسَائِيُّ، وقال الكِسَائِيُّ: «خُلُقُ الْأَوَّلِينَ»: عادةُ الأَوَّلِين، و«خَلْقُ الْأَوَّلِينَ»: اختِلَاقُهم وافتِعَالُهم، والضمُّ أحبُّ إليَّ؛ لأنّه يَأتِي على الوجهين جميعًا؛ لأنّ العربَ يقولون: هذه أحاديثُ الخُلُق، يريدون: المُخْتَلَقَةُ، معَ اجتماعِ القُرَّاءِ عليه)) (الفراء: 110).

قرأ أبو جعفر وابن كثير بفتح الخاء، وقرأ الباقون بضم الخاء واللام في خلق. (ابن الجزري: 2/ 335، والدمياطي: 423).

والقراءتان متواترتان، وذهب النحاس إلى أنّ (خَلْق) بالفتح معناه: مذهبهم، وما جرى عليه أمرهم، ومعنى (خُلُق) تكذيبهم، واختار القراءة الأولى بالفتح؛ لأنّ فيها مدح آبائهم، وأكثر ما جاء القرآن في صفتهم مدحهم لآبائهم (النحاس، 1421: 128/3).

ووجّه ابن قتيبة قراءة الفتح بمعنى: اختلاقَهم وكذبهم. يقال: خَلَقْتُ الحديثَ واخْتَلَقْتُهُ؛ إذا افْتَعَلْتُهُ. ووجّه قراءة الضمّ بمعنى: عادتهم وشأنهم (ابن قتيبة: 319، وابن فارس: 537/4، وابن منظور: 1245/2).

وخَلْق: مصدر، يُقدّر تقدير الفعل المبني للمفعول، أي: خُلِقْنا كما خُلِقوا. ويجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول به، ولا يقدّر تقدير الفعل المبني للمفعول (الفارسي، 1993: 365/5).

المبحث الثاني: تغــيّر الدلالة لتغــيّر الصــوت

يتناول هذا المبحث القراءات القرآنية التي وردت فيها اللفظة القرآنية بصوتين مبدلين، وترتب على هذا تغير في المعنى، كما في:

1- (نَـــنْشزُها) و(نُـنْـــشِرُها):

ذكر الفراء في قوله تعالى: وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا (البقرة: 259)، لغة واحدة فيها، وبعضُ القُرَّاءِ يقرأُ: {نُنْشِرُهَا}، وهي اللغةُ الصحيحةُ؛ لأنّ اللهَ يقولُ: ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ (عبس: 22)، وبَلَغَنَا عن الحَسَنِ البَصْرِيِّ أنّه قَرَأَ: {نُنْشِرُهَا}، وإنما النُّشُورُ للمَيتِ إذا نَشَرَ، يُقَالُ: نَشَرَ يَنْشُرُ، والمُنْشِرُ اللهُ عزّ وجلَّ. الفرَّاءُ يَقْرَأُ بالزايِ)) (الفراء: 37).

قرأ نافع وابن كثير وأبي عمرو ويعقوب وأبي جعفر وابن عباس والحسن، {نُنْشِرُهَا} بالراء. وَقَرَأَ عَاصِمِ وَابْن عَامر وَحَمْزَة وَالْكسَائِيّ {ننشزها} بالزاي (الفراء: 1/ 173، وابن مجاهد: 189، وابن زنجلة: 144، والقرطبي: 3/ 295، وابن الجزري: 1/ 50).

انقسم العلماء في توجيه قراءتي هذه الآية التي تقرأ بالراء: (نُنشِرُها)؛ وتقرأ بالزاي: (نُنشِزُها) على فريقين؛ **الأول**: يرى أن (نَشرَ)، و(نَشزَ) أصلان مستقلّان بمعنيين مختلفين؛ فالفرّاء فرّق بين المعنيين في (معانيه) فقال في معنى (نُنشزها): (الإنشاز): النقل إلى موضعها (الفراء: 125/1) ، في حين قال عن معنى (نُنشرها)، إنشارها: إحياؤها (الفراء: 125/1).

ويرى الزجاج أيضًا أنّ معنى (نُنشزها) أي: يرتفع بعضها –أي العظام– فوق بعض، قال: ((فمن قرأ (نُنْشِزُها) كان معناه نجعلها بعد بِلاها وهجودها ناشزه ينشز بعضها إلى بعض، أي يرتفع. والنَشَزُ في اللغة ما ارتفع عن الأرض)) (الزجاج: 344/1)، وقال عن معنى (نُنشُرها): ((هُو من أنْشَر اللَّه الموتى ونشرهم – وقد يقال: نَشَرهم اللَّه أي بعثهم...)).

وإليه ذهب النحاس، وأبو علي الفارسي، وابن زنجلة، والقرطبي، والزمخشري (النحاس: 99/1، والفارسيّ:379/2، وابن زنجلة: 144، والزمخشري: 303/1، والقرطبي:45/1 و2/ 295).

وقد ذكر ابن خالويه حجج القراء بقوله: ((فمن قرأ بالزّاي: فالحجة له: أنّ العظام إذا كانت بحالها لم تبلَ، فالزّاي أولى بها، لأنّها ترفع، ثم تكسى اللّحم. والدليل على ذلك قوله تعالى: وَإِلَيْهِ النُّشُورُ (الملك: 135)، أي: الرجوع بعد البلى، والحجّة لمن قرأ بالرّاء: أنّ الإعادة في البلى وغيره سواء عليه، فَإِنَّما يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ، ودليله قوله تعالى: ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ (عبس: 22)) (ابن خالويه: 101).

وذهب فريق من العلماء إلى أنّهما متقاربتان في المعنى كالطبري، فهو يقول: ((والقول في ذلك عندي أنّ معنى "الإنشاز" ومعنى "الإنشار" متقاربان؛ لأنّ معنى "الإنشاز": التركيبُ والإثبات ورد العظام إلى العظام، ومعنى"الإنشار" إعادة الحياة إلى العظام، وإعادتها لا شك أنّه ردُّها إلى أماكنها ومواضعها من الجسد بعد مفارقتها إياها. فهما وإن اختلفا في اللفظ، فمتقاربا المعنى. وقد جاءت بالقراءة بهما الأمة مجيئًا يقطعُ العذر ويوجب الحجة، فبأيِّهما قرأ القارئ فمصيب، لانقياد معنييهما، ولا حجّة توجب لإحداهما القضاءَ بالصواب على الأخرى)) (الطبري: 478/5).

ويبدو أنّ ابن عطية يميل إلى هذا الرأي، ويرى أنّ معنى (النشوز) قريب من الإحياء، شبيه بالنبات، إذ يقول: ((ويقلق عندي أن يكون معنى النشوز رفع العظام بعضها إلى بعض وإنما النشوز الارتفاع قليلاً قليلًا فكأنّه وقف على نبات العظام الرفات وخروج ما يوجد منها عند الاختراع)) (ابن عطية، 1422: 346/1)، وقد أورد قول النقاش: ((ننشزها معناه: ننبتها. وانظر استعمال العرب تجده على ما ذكرت من ذلك نشز ناب البعير والنشز من الأرض على التشبيه بذلك)) (المصدر نفسه).

والراجح أنّ الفرق بينهما صوت الزاي والراء، ومن ناحية المعنى أنّهما متقاربان كما ذكر الطبري، إذ الإنشار هو إعادة الحياة إلى العظام، وفيه ردّها إلى أماكنها من الجسد.

2- (ضَنين) و(ظَنين):

أورد الفراء قراءة (ظنين) بالظاء في قوله تعالى: وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ (التكوير: 24)، إذ قال: ((العربُ تقولُ: ضَنِنْتُ أَضَنُّ، وضَنَنْتُ أَضِنُّ، وفي قراءةِ عبدِ اللهِ: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾، بالظاءِ)) (الفراء: 154).

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ورُويس، وابن محيصن، واليزيدي بالضاء. وقرأ الباقون بالظاء. ينظر: (ابن زنجلة: 752، وابن الجزري: 2/ 399، والدمياطي: 573).

إذا ما تتبعنا القراءتين لدى العلماء نجد أنّهما مختلفتا المعنى، فضنين: بخيل، وظنين معناه: مُتّهم (الأصفهاني: 512، 540)، وقيل معناه: بضعف القوة عن التبليغ من قولهم: بئر ظنون إذا كانت قليلة الماء (ابن عطية: 444/5)، ولذلك ينبغي التمييز بين الظاء والضاد في القراءة.

قال الزجاج: ((ويقرأ (بِضَنِينٍ) فمن قَرَأَ (بِظَنِينٍ) فمعناه: ما هو على الغيب بِمُتَهَم وهو الثقة فيما أداه عن اللَّه –عزَّ وجلّ–، يقال: ظَننت زيدًا في معنى اتهمتُ زيداً، ومن قرأ (بِضَنِينٍ) فمعناه: ما هو على الغيب ببخيل، أي هو –صلى الله عليه وسلم– يؤدي عن الله وُيعَلِّمُ كتابَ اللَّه)) (الزجاج: 293/5).

وقد نقل الطبري أنّ قراءة (الضاد) جاءت عليها خطوط المصاحف كلها، إذ قال: ((وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب: ما عليه خطوط مصاحف المسلمين متفقة، وإن اختلفت قراءتهم به، وذلك (بِضَنِينٍ) بالضاد؛ لأنّ ذلك كله كذلك في خطوطها)) (الطبري: 24/ 262).

والطبري في هذا اعتمد خط المصحف العثماني، ولم يعتد بما عداه، لكن هذا ليس على حساب المعنى، بل إثبات القراءة.

وليس الأمر كذلك عند السمين الحلبي؛ لأنّه ينبغي التمييز بينهما، والدليل أنّ الرسول – صلى الله عليه وسلم– قرأ بها "وكان رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقرأ بها، وهذا دليلٌ على التمييز بين الحرفين، خِلافاً لمَنْ يقول: إنّه لو وقع أحدُهما مَوْقِعَ الآخرِ لجاز، لِعُسْرِ معرفتِه" (الحلبي: 707/10).

وشنّع الزمخشري على من يقول ذلك، وأوجب الفصل بينهما، إذ قال: ((وإتقان الفصل بين الضاد والظاء واجب، ومعرفة مخرجيهما ممّا لا بدّ منه للقارئ... ولو استوى الحرفان لما

ثبتت في هذه الكلمة قراءتان اثنتان واختلاف بين جبلين من جبال العلم والقراءة، ولما اختلف المعنى والاشتقاق والتركيب)) (الزمخشري: 713/4).

والنطق بالضاد ينتمي إلى قبيلة تميم؛ لأنّها تؤثر الأصوات الشديدة، بخلاف أهل الحجاز فإنّهم يميلون إلى الأصوات الرخوة، ولذلك نطقتها بالظاء (الجندي، 1983: 428/2).

وقد قرّر العلماء أنّه يجوز الإبدال بين الحرفين إذا اتفق المعنى في الكلمتين، أمّا إذا اختلف المعنى، فقد اعتبروا أنّ كلّاً من الحرفين له دلالة تعدّ أصلًا بذاتها، وفي هذه الآية إذا أُبدل الضاد بالظاء يتغير المعنى، كما سبق ذكر المعاني.

ونقل ابن الجزري حكاية ابن جني "أنّ من العرب مَن يجعل الضاد ظاءً مطلقاً في جميع كلامهم، وهذا غريب وفيه توسع للعامة" (ابن الجزري، 1985: 131).

وقد حذّر ابن الجزري من قلب الضاد إلى الظاء؛ لأنّه يؤدي إلى اللبس في المعنى، ولا سيّما في القرآن (ابن الجزري: 220/1).

المبحث الثالـــــث: الاختلاف في أصل الاشتقاق

1- يُـــنـــْـــزَفُـــون ويُـــنْـــزِفُـــون:

قال الفراء في قوله تعالى: لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ (الصافات: 47): ((العربُ تقولُ: شَرِبَ فلانٌ حتى نُزِفَ، إذا ذَهَب عَقْلُه من السُّكْرِ، وقَرَأَتِ القُرَّاءُ: {يُنزَفُونَ}، وقَرَأَ الأَعْمَشُ وأصحابُه: {يُنزِفُونَ}، أراد: لا يَفْنَى خَمْرُهم، مثلُ ما تقولُ: أَقْتَرُوا، وأَنْفَضُوا، وأَخْفَقُوا)) (الفراء: 123).

قرأ حمزة والكسائي وخلف بكسر الزاي/ وقرأ الباقون بفتحها. (ابن الجزري: 2/ 357، والدمياطي: 473).

جاء في المفردات: ((نَزَفَ الماء: نَزَحَهُ كلَّه من البئر شيئًا بعدَ شيء، وبئر نَزُوفٌ: نُزِفَ ماؤه، والنُّزْفَة: الغَرْفة، والجمع النُّزَف، ونُزِفَ دَمُهُ، أو دَمْعُهُ. أي: نُزِعَ كلّه، ومنه قيل: سَكْران نَزِيفٌ: نُزِفَ فَهْمُهُ بسُكْره)) (الأصفهاني: 799).

وأصل النزف: ((نزع الشيء وإذهابه بالتدريج يقال: نَزَفت الماء من البئر إذا نزحته ونزعته كله منها شيئًا بعد شيء...، ويقال: شارب نزيف، أي: نزفت الخمر عقله بالسكر وأذهبته كما ينزف الرجل البئر وينزع ماءها، فكأن الشارب ظرف للعقل فنزع منه)) الآلوسي: 23/ 88).

وذكر الزجاج أنّ معنى (ولا يُـــــنزِفون): لا يسكرون، والنزيف السكران، وإنّما قيل له: نَزيف ومنزوف؛ لأنّه نزف عقله (الزجاج: 110/5).

ومعنى (يُنزَفون) بفتح الزاي، أي: لا تذهب خمرهم وتنقطع ولا تذهب عقولهم، يقال: نَزَفَ الرجل؛ إذا ذهب عقلُه، وإذا نفد شرابه (ابن قتيبة: 369، والطبري: 21/ 39). وأمّا من قرأ (يُنزِفون) بكسر الزاي فهو من أنزف الرجل: إذا حان منه النزف، أو أقطف الكرْمُ إذا حان قطافُه، وأحصد الزرع إذا حان حصاده (ابن قتيبة: 371).

و(يُنزفون) مضارع (أنزفَ) إذا سكر، والمعنى: ((ولا هم عن الخمر يسكرون فتزول عقولهم، أي تبعد عقولهم، كما تفعل خمر الدنيا. وقيل: هو من «أنزف ينزف» إذا فرغ شرابه)) (محيسن: 468).

ومن ثَمَّ فالقراءتان صحيحتا المعنى، فبأيّهما قرأ القارئ فمصيب؛ وذلك أنّ أهل الجنة لا ينفد شرابهم، ولا يسكرهم شربهم إياه، فيذهب عقولهم، كما ذكر الطبري (الطبري: 39/21).

فنحن أمام معنيين الأول من نفاد العقل والثاني من نفاد الشراب (محيسن: 468). والمعنى بالكسر لا ينفد شرابهم، وبالفتح: لا تنزف عقولهم (الطبري: 23/ 104).

2- يَـــزِفُّــون ويُــزِفّــون ويَــزِفُون:

قال الفراء في قوله تعالى: فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَزِفُّونَ (الصافات: 24): ((وهو كلامُ العربِ وأكثرُ القراءةِ، وقد قَرَأَ الأَعْمَشُ: {يُزِفُّونَ}، من «أَزْفَفْتُ»، ولعلها لغةٌ: أَزْفَفْتُ، وزَفَفْتُ، وقد قَرَأَ بعضُهم: {يَزِفُونَ}، خفيفٌ، كأنَّها من «وَزَفْتُ»، ولم نسمعْها من أحدٍ من العربِ)) (الفراء: 123).

وقرأ حمزة أيضًا بكسر الزاي. (الفارسي: 302، وابن الجزري:357/2، والدمياطي: 473). وقرأ عبد الله بن زيد، بالتخفيف. (ابن جني: 2/ 221).

أصل الزفيف: هو((في هبوب الريح، وسرعة النعام الطيران بالمشي. وزَفْزَفَ النّعام: أسرع، ومنه استعير: زَفَّ العروس، واستعارة ما يقتضي السّرعة لا لأجل مشيتها، ولكن للذّهاب بها على خفّة من السّرور)) (الأصفهاني: 380).

والزفيف: الإسراع، ومقاربة الخطْو، وقيل: هو سرعة المشي مع تقارب خطو وسكون (الزبيدي: 23/ 392).

يَزِفّون، بفتح الياء وكسر الزاي، أي: يُسرعون، وأصله من زفيف النعامة، وهو ابتداء عدوها (ابن منظور: زفّ). ومعنى: فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَزِفُّونَ : أي يُسرعون إليه –أي: إلى إبراهيم عليه السلام– في المشي (ابن قتيبة: 372، والزجاج 4/ 309)، من زفَّ: أسرع، أو من زفاف العروس، وهو التمهل في المشي، إذ كانوا في طمأنينة أن ينال أصنامهم شيء لعزتهم (أبو حيان: 351/17).

وأمّا معنى من قرأ: (يُزِفّون) بضم الياء وكسر الزاي، وتشديد الفاء– فهو من أزفَّ فهو يَزِفُّ (الطبري: 68/21)، أي: يصيرون إلى الزفيف، أو دخل في الزفيف، فالهمزة للتعدية. أو من أزفّه: إذا حمله على الزفيف، أي: يزفُّ بعضهم بعضًا (الزمخشري: 52/4).

وذكر الفراء أنّه لم يسمع في ذلك إلّا زَفَفْت، فكأنّه ينكر (أَزفّ)؛ ولذلك خرج قراءة الأعمش بقوله: ((يُزِفُّونَ) كأنَّها من أَزْفَفْت. ولم نسمعها إلّا زَفَفْت: تَقُولُ للرجل: جاءنا يَزِفّ. ولعلّ قراءة الأعمش من قول العرب: قد أطردْت الرجل أي، صيّرته طريدًا، وطَرَدْته إِذَا أنت قلت لَهُ: اذهب عنّا فيكون (يُزِفّون) أي جَاءوا عَلَى هَذِه الهيئة بمنزلة المزفوفة عَلَى هَذِه الحال فتدخل الألف كما تَقُولُ للرجل: هُوَ محمودٌ إِذَا أظهرت حمده، وهو مُحَمَّد إِذَا رأيت أمره إلى الحمد ولم تنشر حمده)) (الفراء: 288، 289)، فالهمزة ليست للتعدية.

أمّا مَن قرأ: (يَزِفُون) بالتخفيف، فهي من وَزَفَ يَزِفُ، مضارع وزف، أي: أسرع. وذكر قطرب أنّها تخفيف (يَزِفُّون، كما قال تعالى: وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ (الأحزاب: 33)، أي: اقْرَرْن (ابن جني: 221/2).

وحكى الطبري عن الكسائي أنّه لا يعرفها (الطبري: 573/19)، وكذلك الفراء إلّا أن تكون لم تقع إليه (الفراء: 389/2). وأثبتها غيرهما مثل: ثعلب فقد أثبت (وَزَفَ): أسرع، وشاهده هذه القراءة: يسرعون، وكذلك ابن جني (ابن جني: 221/2)، وغيره من الثقات كما ذكر الآلوسي (118/12).

وقُرئ (يَزْفُون) بسكون الزاي، من زفاه إذا حداه، فكان بعضهم يزفو بعضًا لتسارعهم إليه (أبو حيان: 7/ 351، والآلوسي: 2/ 118) ولم أجد من نسب القراءة.

وذكر الزجاج أنّ أعرب القراءات كلها (يَزِفُّون) بفتح الياء وتشديد الفاء (الزجاج: 309/3)، وهو الصواب عند الطبري؛ ((لأنّ ذلك هو الصحيح المعروف من كلام العرب، والذي عليه قراءة الفصحاء من القرّاء)) (الطبري: 21/ 69).

3- قَـــــــرْنَ وقِـــــــــرْنَ:

أورد الفراء قراءة (قِرْنَ) بكسر القاف في قوله تعالى: وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ،(الأحزاب: 33) إذ قال: ((قَرَأَ بها الأَعْمَشُ بالكسرِ، وقَرَأَ أهلُ الحجازِ وعَاصِمٌ: {وَقَرْنَ}، كأنَّه من «قَرِرْتُ في المكانِ»، فخُفِّفَتْ، كما قيل: {ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا}، وأما الكسرُ فمن الوَقَارِ، تقولُ: قِرَّ في مَنْزِلِكَ)) (الفراء: 117).

وقرأ ابْن كثير، وَأَبُو عَمْرو، وَابْن عَامر، وَحَمْزَة، والكسائي، أيضًا بالكسر(ابن مجاهد، 1980: 522).

إذا نظرنا إلى القراءتين نجد أنّ الاختلاف راجع إلى أصل الاشتقاق فـ(قِـــــرْن) من وَقَرَ في منزله يَقِرُ فهو وَقُور، والمصدر الوَقار (ابن قتيبة: 350، والطبري: 2/3).

ومن قرأ (وقَرْنَ) بفتح القاف، جعله من القرار. من "قَـــرَّ يَـــقَرُّ" بفتح القاف، قال ابن قتيبة: ((ولم نسمع بـــ "قَـــــرَّ يَـــقَـــرُّ" إلّا في قُرة العين. فأمَّا في الاستقرار فإنّما هو "قَرَّ يَقِرُّ" بالقاف مكسورةً. ولعلها لغةٌ)) (ابن قتيبة: 351). قلت: بل الفتح لغة أهل الحجاز، كما ذكر الفراء فيما تقدم (ابن منظور: 393/6-396 (قرن)، والقرطبي 178/14-179، وأبو حيان 230/7، والطبري 3/22-4).

والأصل في (وقَـــرْنَ) (واقْرَرْنَ) بإظهار الراءين، فلمّا خُفّف الحرف حذفت الراء الأولى؛ لثقل التضعيف، وألقيت حركتها على القاف فقيل (وقَرْنَ) (الأزهري: 2/ 282)، والاختلاف الصرفي هنا له أثر دلالي، فالفتح من الاستقرار في المكان، والكسر يعني أن الفعل من الوقار (ابن خالويه: 290، والقيسي: 197/2، وأبو حيان: 230/7). ويرى الباحث أنّ الفتح أقرب في الدلالة؛ لأنّ النساء مأمورات بالاستقرار في البيوت.

المبحث الرابــع: اختلاف القراءات في أبنية الفعل المزيد

المطلب الأول: بين فَــعّــل وأفْعَلَ المزيدين:

أورد الفراء قراءة (يُخَرِّبون) بتشديد عين الفعل، إذ قال: ((قِراءةُ العامةِ: يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ (الحشر: 2)، بالتخفيفِ، وقَرَأَ أبو عبدِالرحمنِ السُّلَمِيُّ والحَسَنُ: {يُخَرِّبُونَ}، بالتثقيلِ، ولستُ أَشْتَهِيها؛ لأنّها شاذَّةٌ عن قراءةِ القُرَّاءِ، وكأنَّ الإِخْرَابَ التَّعْطِيلُ، والتَّخْرِيبُ: التَّهْدِيمُ)) (الفراء: 139).

قرأ أبو عمرو بتشديد الراء وكسرها (ابن الجزري: 2/ 386)، وفي البحر المحيط هي قراءة: قتادة والجحدري ومجاهد وأبي حيوة وعيسى وأبي عمرو وباقي السبعة بالتخفيف (أبو حيان: 242/8).

وقد ذكر أيضًا في معانيه بما بين القراءتين من تقارب في المعنى: ((كأنَّ يخرّبون: يهدّمون، ويخُرْبِون– بالتخفيف: يخرجون منها يتركونها)) (الفراء: 143/3).

وتوجيه قراءة التخفيف يُخْرِبُونَ من أخْرَبَ يُخْرِب، وقراءة {يُخَرِّبُونَ} بتشديد الراء وفتح الخاء، على معنى التكثير للخَراب من خَرَّبَ يُخَرِّب، ويقال: خرَّبتُه وأخْرَبْتُه لغتان بمعنى الهدم، وقال أبو عمرو: أخرَبتُ الموضعَ، تركته خرابًا، وخَرَّبته، وهدمتُه (القيسي: 319).

وروي عن أبي عمرو بن العلاء، أنّه ذكر المعاني نفسها، قال أبو حيّان: ((قال أبو عمرو: خرّب بمعنى: هدّم وأفسد، وأخربَ: ترك الموضع خرابًا وذهب عنه)) (أبو حيان: 243/8)؛ ولذلك اختار التشديد فقرأ به؛ للفرق بين معنى (خرّبت) و(أَخْرَبت)، فالمعنى المراد عند أبي عمرو في الآية ما تعطيه دلالة الفعل (خَرّب) بالتشديد، قال فيما نقل الشوكانيّ: ((إنّما اخترت القراءة بالتشديد؛ لأنّ الإخراب ترك الشيء خرابًا، وإنّما خرّبوها بالهدم)) (الشوكاني، 1414: 196/5).

وحجّة أبي عمرو لقراءته بالتشديد، قوله تعالى: يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ (الحشر: 2)"فذكر البيوت والأيدي للتكثير وتردُّد الفعل كما قال: وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ (يوسف: 23)؛ وقد أجمعوا على التشديد في هذا الحرف، أي: غلَّقت" (ابن زنجلة: 705)، وخرّج قراءة الباقين: ﴿يُخْرِبون﴾ بالتخفيف، من وجهين:

((أحدهما: أنْ يكون الإخراب يعني به: الترك، تقول: أخرَبت المكان، إذا خرجت عنه وتركته؛ فمعنى﴿ يُخرِبون﴾، أي: يتركون بيوتهم. والوجه الآخر: أنْ يراد معنى الهدم فيجري ذلك مجرى (أوفَيت ووفّيت)...والأصل أنْ تقول: خَرَب المنزلُ وأخْرَبَه صاحبُه وخرَّبَه)) (المصدر نفسه).

وقال الأزهري –نقلاً عن الزجاج– : (((يُخرِّبون) أي: يعرضونها لأنْ تَخرب)) (الأزهري: 63/3).

وليس بمسلم ما ذهب إليه أبو عمرو عند الشوكاني، وابن عاشور؛ لأنّ التخريب والإخراب بمعنى واحد، عدّى (خَرَبَ) اللازم بالتضعيف وبالهمزة، مستدلين لذلك بما قاله سيبويه من أنّ (فعلّت) و(أفعلت) يتعاقبان على معنى واحد، نحو: فرّحته وأفرحته، وخرّبته وأخربته (الشوكاني: 196/5، وابن عاشور: 71/28).

والراجح ما ذهب إليه أبو عمرو وغيره من أنّ معنى القراءتين مختلفتان؛ لأنّ عبارة سيبويه –على ظاهرها– تدل على أنّهما قد يأتيان (فعلّت) و(أفعَلْت) بمعنى واحد، ولم ينصّ على (خرّبت) و(أخربت) بأنّهما بمعنى واحد، إذ قال: ((وقد يجيء الشيء على (فعَّلت) فيدرك (أفعلت) – كما أنّهما قد يشتركان في غير هذا–؛ وذلك كقولك: فرح وفرَّحته، وإنْ شئت قلت: أفرحته)) (سيبويه، 1988: 55/4). وقال أيضًا: ((وقد يجيء (فعَّلت) و(أفعلت) في معنى واحد مشتركين)) (سيبويه: 4/ 62). فدلّ كلامه على أنّهما لا يأتيان بمعنى واحدٍ دائمًا.

المبحث الخامس: اختلاف القراءات في أبنية المصادر

1- بين تفعُـــلٌ وتــفاعُــلٌ:

وهما بناءان للمصدر من الفعل الثلاثي المزيد، الأول تفعّل بتشديد العين، نحو (تكلّم تكلّمًا)، والآخر: تفاعلٌ بألف بعد الفاء، نحو تكاتب تكاتبًا، وهما قياسيان فيه (سيبويه: 79،80/4) وقد أورد الفراء قراءة (تفوُّت) بوزن (تفعُّـــل) في قوله تعالى:(مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ) (الملك: 3).

قال الفراء: ((أهلُ الحجازِ يقولون: في هذا الأمرِ تَفَاوُتٌ، وبعضُ العربِ يقولُ: تَفَوُّتٌ. حدَّثنا محمدٌ، وقرئ: تَفَوُّتٍ)) (الفراء: 142).

وهي قراءة: يحيى وإبراهيم، وحمزة، والكسائي، وعاصم. (الداني: 212، وابن الجزري: 2/ 389، وأبو حيان: 10/ 221.

والحجة لمن أثبت الألف وخفّف: أنّه جعله مصدرًا لقولهم: تفاوت الشيء تفاوتًا. والحجة لمن حذفها وشدّد: أنه أخذه من تفوّت الشيء تفوّتا مثل تكرّم تكرّما (ابن خالويه: 349).

حكى سيبويه "ضَعّفَ وضاعفَ" بمعنى، وكذلك "فاوتَ وفوّت" بمعنى، وحكى أبو زيد أنّه سمع "تفاوتَ الأمرُ تفاوتًا وتَفَوّتًا"، ونفى الأخفش أن يقال: تفوّتَ الأمر، وقال: إنّما يقال: تفاوت الأمر (القيسي: 328).

قال ابن عاشور: ((والتفاوت بوزن التفاعل: شدة الفَوت، والفوت: البعد، وليست صيغة التفاعل فيه لحصول فعل من جانبين ولكنها مفيدة للمبالغة. ويقال: تفوَّت الأمر أيضاً، وقيل: إنّ تفوَّت، بمعنى حصل فيه عيب)) (ابن عاشور: 29/17).

والتفاوت والتفوّت لغتان، وهما بمعنى واحد، كالتعهّد والتعاهد. وذكر الفراء في (معانيه) أنّهما مثل: تعهّدت فلانًا وتعاهدته (الفراء: 170/3).

وهما عند ابن زنجلة لغتان معناهما الاختلاف، يقال: تفاوت الشيء تفاوتًا، وتفوّت تفوّتًا إذا اختلف (ابن زنجلة: 715). والراجح قراءة الألف، لأنّها الأفصح وعليها أكثر القراء (القيسي: 328).

2- بين (فِعّال) بتشديد العين، و(فِعَال) بتخفيفها.

أورد الفرّاء قراءة (كِذَابًا) بالتخفيف في قوله تعالى: ((وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا)) (النبأ: 28)، إذ قال: ((لغةُ أهلِ اليمنِ، وأهلُ نجدٍ: كَذَّبتُ بِهِ تَكْذِيبًا، وقد قَرَأَ عَلِيٌّ: {لَغْوًا وَلَا كِذَابًا}، بالتخفيفِ، واللهُ أعلمُ: لا يَتَكَاذَبون. قال الشاعرُ (طرفة: 62):

إِذَا جَاءَ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ فَمَرْحَبًا بِهِ وَاعْتِرَافًا لَا كِذَابَ وَلَا عِلَلْ

وهي نجديةٌ، يريدُ: لا مِرَاءَ فيه ولا مُدَافَعَةَ)) (الفراء: 151، 152).

وهي قراءة الكسائي، والأعمش، وأبو رجاء، وعيسى، بالتخفيف. وقرأ الجمهور بتشديد الذال. (ابن الجزري: 2/ 397، والدمياطي: 569، وأبو حيان 8/ 406).

القياس في مصدر (فَــعّل) أن يأتي على (التفعيل)، نحو: صرّف تصريفًا، ومنه قوله تعالى: ((وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا)) (النساء: 164)، وربّما جاء على (فِعّال) (ابن يعيش، 2001: 5/ 377).

اختلفت لهجات القبائل في مصادر الثلاثي المزيد من (فَعّلَ) على بناءين، هما (التفعيل، فِعّال)، والبناء الأول لغة أهل الحجاز، والثاني لغة أهل اليمن (ديكنقوز، 1959: 16).

قال أبو علي في الحجة: "الكِذّاب: مصدر كَذّبَ، كما أنّ الكلّام مصدر كلّم، وكذا القياس فيما زاد على الثلاثة، أي: يأتي بلفظ الفعل ويزيد في آخره الألف، كقولك: أكْرَمتُه إكرامًا. فأما التكذيب: فزعم سيبويه أن التاء عوض من التضعيف (سيبويه: 79/4)، والياء التي قبل الآخر كالألف فأما الكِذَاب فمصدر كذَبَ، فكذاب في مصدر كذَبَ، كالكتاب في مصدر كتبَ" (ابن خالويه: 370/6).

ونقل الزمخشري أنّ المصدر (فِعّال) في باب (فَعّل) كله فاشٍ في كلام فصحاء من العرب لا يقولون غيره؛ وأنّ بعضهم سمعه يفسر آية فقال له: لقد فسّرتها فِسّاراً (الزمخشري: 689/4).

وأمّا (كِـــذَابًا) بالتخفيف فينقل أبو حيان أنّها لغة يمانية ((بأن يجعلوا مصدر (كذّب) مخففاً، كِذاباً بالتخفيف مثل كتب كِتاباً، فصار المصدر هنا من معنى الفعل دون لفظه، مثل أعطيته عطاء. وقال الأعشى (القيسي، 1408):

فصَدّقتُها وكَذّبتُها والمرْءُ يَنفعُه كِـــــذَابُه)) (أبو حيان: 406/8).

وقال الزمخشري: ((وهو مثل قوله: ((وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا)) (نوح: 17)، يعني : وكذبوا بآياتنا فكذبوا كذاباً. أو تنصبه بكذبوا، لأنّه يتضمن معنى كذبوا، لأنّ كل مكذب بالحق كاذب، وإن جعلته بمعنى المكاذبة فمعناه: وكذّبوا بآياتنا، فكاذبوا مكاذبة. أو كذّبوا بها مكاذبين؛ لأنّهم إذا كانوا عند المسلمين كاذبين وكان المسلمون عندهم كاذبين فبينهم مكاذبة، أو لأنّهم يتكلمون بما هو إفراط في الكذب فعل من يغالب في أمر، فيبلغ فيه أقصى جهده)) (الزمخشري: 689/4).

والأولى أن يقال: إنّ الكِذاب مصدر كاذبَ، أقيم مقام مصدر كذّبَ (الرضي، 1975: 166/1).

المبحث السادس: اختلاف القراءات في أبنية المشتقات

المطلب الأول: بين اسم الفاعل واسم المفعول:

1- أورد الفراء قراءة (مُحْتَـــــظَـــر) بفتح الظاء في قوله تعالى: (فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ)) (القمر: 31)، إذ قال: ((وقَرَأَ الحَسَنُ: {الْمُحْتَظَر}، بفتحِ الظاءِ، كأنَّه أراد: كَهَشِيمِ الحَظَائِرِ، فأما «الْمُحْتَظِرُ» فكقولك: كَهَشِيمِ الذي يَحْتَظِـــــرُه)) (الفراء: 135).

قرأ أيضًا أبو حيوة وأبو السمال، ورجاء، وأبو عمرو بن عبيد، وقتادة، وأبو العلية: {الْمُحْتَظَر}. (ابن خالويه: 149، وأبو حيان: 8/ 180).

الحظْر: جمع الشيء في حظيرة، والمحظور: الممنوع، والمحتظِر الذي يعمل الحظيرة (الأصفهاني: 243). ومعنى الآية المذكورة بكسر الظاء في (المحتظِر): أنّ الهشيم ما يبس من الورق وتكسّر وتحطّم، أي: فكانوا كالهشيم الذي يجمعه صاحب الحظيرة، أي بلغ الغاية في الجفاف، حتى بلغ إلى أن يجمع ليوقد (الزجاج: 90/5).

والمحتَظِر: اسم فاعل من احتظر، والمحتظَر اسم مفعول وهو (مفتعَل) (الزبيدي: حظر، وابن عطية: 178).

ويقال: إنّ (المحتظِـــر) في الآية: ((الذي يَحظُـــر على غنمه وبيته بالنبات، فيَيبس ويسقط ويصير هشيمًا بوطء الدوابِّ والناس)) (ابن قتيبة: 434).

واختلف في (المحتَـــظَر) بفتح الظاء اسم المفعول: ذكر الفراء في معانيه أنّه من إضافة الموصوف إلى صفته؛ فأضاف الهشيم إلى المحتظَر، وهو كما قال تعالى: ((إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ)) (الواقعة: 95)، والحق هو اليقين، والهشيم الشجر إذا يبس (الفراء: 180/3). ويقدّر له موصوف: كهشيم الحائط المُحْتَظَر (الآلوسي: 97/9).

وقال الزجاج: ((من قرأ (المحتظَر) -بفتح الظاء- فهو اسم للحظيرة المعنى كهشيم المكان الذي يُحتَظر فيه الهشيم، ومن قرأ (المحْتَظِر) -بكسر الظاء نسبة إلى الذي يجمع الهشيم من الحطب في الحظيرة، فإنّ ذلك المُحْتظِر، لأنّه فاعل)) (الزجاج: 90/5).

والمحتظِر، بالكسر، الذي يعمل الحظيرة (أبو حيان: 45/10). وقيل: أنّ المحتظِر: المحترق، وقيل: إنّه التراب الذي يتناثر من الحائط البالي، وقيل: المحتظَر: حظيرة الراعي للغنم. وقال آخرون: عني به هشيم الخيمة، وهو ما تكسّر من خشبها، وقال آخرون: بل هو الورق الذي يتناثر من خشب الحطب (الطبري: 22/ 594- 595، والآلوسي: 9/ 97).

ويرى الباحث أنّ المعاني المتنوعة ناتجة عن اختلاف الحركة في اللفظة الواحدة، وهو من باب التوسع في المعنى.

2- (مستَـــنْفِـــرة) و(مُـــستَـــنْفَـــرة):

أورد الفراء (مسْتَنْفَـــرة) بفتح الفاء (اسم مفعول)، على أنّها لهجة ولم يذكر أنّها قراءة، ونظر الفراء للقراءتين على أنّهما جميعًا ممّا تكلمت به العرب، وذلك في قوله تعالى: ((كَأَنَّهُمْ

حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ)) (المدثر: 50)، إذ قال: ((أهلُ الحجازِ يقولون:{حُمُرٌ مُسْتَنفَرَةٌ} وناسٌ من العربِ: {مُسْتَنفِرَةٌ}، بكسرِ الفاءِ، والفتحُ أكثرُ في كلامِ العربِ من الكسرِ، وقراءتُنا بالكسرِ)) (الفراء: 148).

الأصل في الاستنفار في الآية: طلب النِّفار(الأصفهاني: 817)، والسين في قراءة الكسر للطلب، فهو اسم فاعل من الفعل السداسي (استنفر)، وقراءة (مستنفَرَة) بفتح الفاء وهي قراءة: نافع وابن عامر، والمفضل عن عاصم، وأبي جعفر. (ابن الجزري: 2/ 393، وأبو حيان 8/ 372)، اسم مفعول، أي: إنّها منفَّرة مذعورة، وسياق الآية يحتمل القراءتين، وهما قراءتان سبعيتان (ابن مجاهد: 660، وابن خالويه: 514، وابن الجزري: 2/ 393، والدمياطي: 562).

ولم يستشكل النحاس على قراءة الكسر على المستوى الدلالي، بخلاف القراءة الثانية بالفتح، إذ ذكر أنّ الفعل المشتق منه اسم الفاعل، أي: استنفَرَ، يفيد الطلب بصيغته الصرفية، ولا يمكن أن تكون الحمر طالبة لهذا الفعل من صائديها، وانتهى إلى أنّ استنفرَ بمعنى: نفَرَ، وعلى هذا يكون التقدير عنده: حمر نافِرة (النحاس: 50/5)، ولم يخرج أبو علي الفارسي عن هذا التقدير الذي ذهب إليه النحاس، من إنزال استنفر منزلة نفرَ (ابن خالويه: 342/6).

وبيّن الزمخشري الفرق الدلالي بين القراءتين، فذكر أنّ المستنفِرة بالكسر: الشديدة النِّـــفار كأنّها تطلب النِّـــفار من نفوسها في جمعها له وحملها عليه. والمستنفَرَة بالفتح: وهي المنفَّـــرة المحمولة على النفار (الزمخشري: 656/4). فالزمخشري أبقى السين على بابها من الطلب، وأنّها جيء بها لتدل على شدة النفور (الحلبي: 557/10). ويرى أبو حيان أنّ السياق اللغوي للآية يتطلب قراءة الفتح (أبو حيان: 372/8).

والراجح أنّ أهل المعاني يختارون قراءة الفتح؛ لأنّ الفعل إذا كان صادرًا عن الحمر فإنّ العرب تقول: نفرت، ولا يقولون: استنفرت، ويقولون: استنفرت إذا فُعل ذلك بها (ابن زنجلة: 734).

المطلب الثاني: ما يحتمل اسم المكان والزمان والمصدر

أورد الفراء قراءة (المـــــفِرُّ) بكسر الفاء في قوله تعالى:(يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ)) (القيامة: 10)، إذ قال: ((العربُ تقولُ: أينَ الْمَفِرُّ، والْمَفَرُّ، والْمَدِبُّ، والْمَدَبُّ. حدَّثنا محمدٌ، قال: حدَّثنا الفرَّاءُ، قال: حدَّثني يَحْيَى بنُ سَلَمَةَ كُهيْل، عن أبيه، عن شُعْبَةَ بنِ جُبَيْرٍ أو عن أبي

الخَلِيلِ –شَكَّ الفرَّاءُ–، عن ابنِ عَبَّاسٍ، أنّه قَرَأَ: {أَيْنَ الْمَفِـــــــرُّ}، وقال: إنّما الْمَفَرُّ مَفَرُّ الدابَّةِ)).

وهي قراءة الحسن بن علي بن أبي طالب، والحسن بن زيد، وعكرمة، وأيوب السجستاني، وابن أبي إسحاق، وأبي حيوة، وغيرهم، بكسر الفاء. (ابن جني: 2/ 340، وابن خالويه: 166، وأبو حيان: 8/ 377).

ذكر الأخفش أنّ (المفَر) بالفتح مصدر بوزن (مَفْـــــــعَل) ومعناه: أين الفِرار. أمّا (المَـــــفِـــــــرّ) فهو اسم مكان؛ ((لأنّ كل ما كان فعلُه على (يَفْـــــعِل) كان (المَـــــفْعِـــــل) منه مكسورًا نحو: "المَضْـــــرِب" إذا أردت المكان يضرب فيه)) (الأخفش، 1990: 557/2).

ومذهب البصريين في المصدر أنّهم يفتحون العين في (مَـــفـــــعَل) إذا كان الفعل على "يَفـــــعِل" ويجيزون كسرها إذا أُريد بالفعل المكان الذي يُفرّ إليه (الطبري: 24/ 58)؛ ولذلك قال الزجاج في تخريجه للقراءتين –بالفتح والكسر–: ((والمَفْعَلُ مِن مِثْل جَلَسْتُ بفتح العَيْنِ، وكذلك المصدر، تقول: جَلَسْتُ مَجْلَساً –بفتح اللام– بمعنى جُلُوساً. فإذا قلت جَلَسْتُ مَجْلِساً، فأنت تريد المكان)) (الزجاج: 252/5).

و جاء في المفردات أنّ (المَفَرّ) في الآية الكريمة يحتمل المكان والزمان والمصدر، قال الراغب: ((والمَفَرُّ: موضع الفرار، ووقته، والفرار نفسه، وقوله: ﴿ أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾، يحتمل ثلاثتها)) (الأصفهاني: 628).

أي يحتمل: اسم المكان: أين موضع الفرار، واسم الزمان: متى وقت الفرار، وأين الفرار إذا أريد به المصدر نفسه، فإذا أريدت هذه المعاني معًا كان من باب التوسع في المعنى، وهو أنّه" قد يؤتى بالعبارة محتملة لأكثر من معنى، وهذه المعاني كلها مرادة مطلوبة، فبدل أن يطيل الكلام ليجمع معنيين أو أكثر يأتي بعبارة واحدة تجمعها كلها فيوجز في التعبير ويوسع في المعنى وهذا أمر ظاهر في اللغة غير مستنكر". (السامرائي، 2009: 142)، فبدل أن يطيل في الكلام ليجمع هذه المعاني أتى بعبارة واحدة تجمعها.

وجوّز الزمخشري أن يكون (المَـــــفِـــــر) بالكسر– مصدرًا كالمَـــــرْجع (الزمخشري: 661/4).

المطلب الثالـــــث: بين اسم الفاعل والمصدر

ذكر الفراء أنّ من القرّاء مَن قرأ (لابثين) اسم فاعل، في قوله تعالى : ((لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا)) (النبأ: 23) منهم من قرأ (لبثين) جمع (لَبِث) على وزن (فَعِل) صيغة مبالغة، ثمّ رجّح قراءة (لابثين)، إذ قال: ((وقَرَأَ أصحابُ عبدِ اللهِ: {لَبِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا}، وكثيرٌ من القُرَّاءِ: «لَابِثِينَ»، وهو أعجبُ إليَّ؛ لأن «اللَّبِثَ» البَطِيءُ في معنى كلامِ العربِ، و«اللَّابِثُ»: الماكِثُ)) (الفراء: 152).

هي قراءة: عامة قراء الكوفي حمزة، والكسائي، وعلقمة، ويحيى بن وثاب، والأعمش. وقرأ الباقون بالألف. (ابن الجزري: 2/ 397، والدمياطي: 569، والطبري: 24/ 159، والنحاس 5/ 130).

اختلف العلماء في توجيه القراءتين المذكورتين فمنهم مَن رجّح بينهما، ومنهم مَن لم يرتضِ قراءة (لَبِثين)، فالفراء –كما تقدم– رجّح قراءة (لابثين) بالألف، وعلل ترجيحه لها في معانيه بأنّ (((لابثين) إذَا كانت فِي موضع تقع فتنصب كانت بالألف، مثل: الطامِع، والباخِل عنْ قليل. واللّبِثُ: البطيء، وهو جائز، كما يُقال: رَجُل طمِعٌ وطامِع. ولو قلت: هَذَا طمِعٌ فيما قبلك كَانَ جائزًا، وقَالَ الشاعر (لبيد: 125):

أوْ مِسْحَلٌ عَملٌ عضادةَ سَمْحَجٍ بسَرَاتِها نَدَبٌ لَهُ وكُلُومُ

فأوقع (عَمِل) عَلَى العضادة، ولو كانت عاملًا كَانَ أبين فِي العربية)) (الفراء: 2/ 228).

فالفراء بهذا لا يمنع عمل (فَعِل) بل أجاز ذلك كما تقدم في النص.

ورجّح الطبري قراءة (لابثين) اسم فاعل أيضًا، لكنّه لم يُحلّ قراءة (لبثين)؛ لأنّ (فَعِل) لا تعمل النصب فيما بعدها كما هو الحال في اسم الفاعل، إذ قال: ((وأفصح القراءتين وأصحهما مخرجًا في العربية قراءة من قرأ ذلك بالألف، وذلك أنّ العرب لا تكاد توقع الصفة إذا جاءت على فَعِل فتعملها في شيء، وتنصبه بها، لا يكادون أن يقولوا: هذا رجل بَخِل بماله، ولا عَسِر علينا، ولا هو خَصِم لنا؛ لأنّ (فَعِل) لا يأتي صفة إلا مدحًا أو ذمًا، فلا يعمل المدح والذمّ في غيره، وإذا أرادوا إعمال ذلك في الاسم أو غيره جعلوه فاعلًا فقالوا: هو باخِلٌ بماله، وهو طامع فيما عندنا، فلذلك قلت: إنّ (لابِثِين) أصح مخرجًا في العربية وأفصح، ولم أُحِلّ قراءة من قرأ لَبِثِينَ)) (الطبري: 24/ 159).

يفهم من كلام الطبري أنّه فاضل بين القراءتين على أساس العامل النحوي، بخلاف أبي جعفر النحاس فإنّه لم يرد قراءة (لَبِثِين) على أساس نحوي كما رأى الطبري؛ لأنّه يرى أنّ المعمول ظرف، والظرف يتعدى إليه ما لا يتعدى لغيره، ولكنّه يردها على أساس من السند، فيقول: ((وقرأ علقمة، ويحيى بن وثّاب، والأعمش، وحمزة: (لَبِثين) بغير ألف وقد اعترض في هذه القراءة فقيل هي لحن لا يجوز هو حذر زيدا وإن كان سيبويه قد أجازه (سيبويه: 113/1) ، وأنشد (البغدادي، 1997: 157/8):

حَذِرٌ أمورًا لا تضير وآمِنٌ ما ليس منجيه من الأقدارِ

وقال قوم: هو لحن، لأنّه إنّما يقال: حَذِر، وكذا باب فَعِل، لمَن كان في خلقته الحذر، فأما (اللابث) فليس من ذلك في شيء.

أما القول الأول فغلط ولا يشبه هذا قولك حَذِرٌ زيدًا؛ لأنّ (أحقابًا) ظرف وما لا يتعدى يتعدى إلى الظرف، وأما الثاني فهو يلزم إلّا أنّه يجوز على بعد، والقراءة بلابثين بينة حسنة فأما حجة من احتج بلبثين بما رواه شعبة عن أبي إسحاق قال في قراءة عبد الله (لبثين) فلا حجة فيه؛ لأنّ أبا إسحاق لم يلقَ عبد الله، ولو كان إسناده متصلًا كانت فيه حجة)) (النحاس: 5/ 130).

وضعّف مكي القيسي أيضًا قراءة حمزة (لبثين)، إذ قال: ((ومَنْ قرأ "لِبثين"، شَبَّهه بما هو خِلْقَةٌ في الإنسان نحو: حَذِر وفَرِق، وهو بعيدٌ؛ لأنَّ اللُّبْثَ ليس مِمَّا يكونُ خِلْقَةً في الإنسان، وبابُ فَعِل إنما هو لِما يكونُ خِلْقَةً في الإنسانِ، وليس اللُّبْثُ بخِلْقةٍ)) (القيسي، 1405: 2/ 795).

وهما لغتان عند القرطبي؛ يقال: رجل لابث ولَبِث، مثل: طَمِع وطامِع، وفَرِه وفارِه (القرطبي: 19/ 178).

وقد أكّد غير واحد من اللغويين والمفسرين أنّ ثمة فرقًا في المعنى بين القراءتين، ورجّح الزمخشري قراءة حمزة، إذ قال: ((قرئ (لابثين) (ولَبِثين)، واللّبث أقوى، لأنّ اللّابث من وجد منه اللُّبث، ولا يقال: (لَبِثَ) إلّا لمن شأنه اللّبث، كالذي يَجثُم بالمكان لا يكاد ينفك منه)) (الزمخشري: 688/4).

قلت: زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى ((وفاعل يدلّ على مَن وجد منه الفعل، وفَعِل على من شأنه ذلك كحاذِر وحذِر)) (أبو حيان: 8/ 405). وأيضًا أنّ في (لَبِثِين) من المبالغة ما ليس في لابثين (الآلوسي: 15/ 214).

الخاتمة:

1- إنّ القراءات على اختلاف ألفاظها، وتنوّع معانيها، وامتناع اجتماعها في شيءٍ واحدٍ، مع كل هذا لا تتضاد ولا تتناقض، فاختلاف المعاني في القراءات هو اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، وكل قراءة تؤدي إلى المعاني المراد بيانها للناس.

2- إنّ الفرّاء لم يذكر القراءات بمصطلحاتها المعروفة، متواترةً، أو شاذةً، أو سبعيةً، أو غير ذلك، لأنّها لم تعرف إلّا بعده، لذا هو ينسب القراءات إلى الصحابة، أو التابعين أو إلى بعض علماء اللغة، أو ينسبها إلى عامة القراء، وقد ينسبها إلى قبيلة من القبائل.

3- اهتم الفرّاء بفرش الحروف اهتمامًا كبيرًا، فهو شغله الشاغل في هذا الكتاب الذي أبان فيه عن كثيرٍ من لهجات العرب.

4- أبان الفرّاء في كتابه هذا عن كثير من لهجات العرب التي نزل بها القرآن على اختلاف قراءاته.

5- إنّ الاختلاف الحاصل في لهجات القبائل يتسبب في خروج الصيغ الصرفية عن القياس الضابط لها.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

1- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: للدمياطيّ البناء ت:1117هـ، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، ط3، 2006 م، بيروت، لبنان.

2- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت: 338هـ)، وضع حواشيه وعلّق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى،1421هـ.

3- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسيّ (ت: ق 6هـ)، تحقيق: د محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط/1 1408هـ.

4- البحر المحيط، لأبي حيَّان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية- لبنان/ بيروت، ط/1، 1422هـ-2001م.

5- البدور الزاهية في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبيّة والدُّرّة، لعبد الفتّاح قاضي، دار الكتاب العربي، بيروت.

6- تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيديّ (ت: 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

7- تفسير غريب القرآن، لابن قتيبة (ت: 276هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1398هـ- 1978م.

8- التمهيد في علم التجويد، لابن الجزري، (ت: 833هـ)، تحقيق: الدكتور علي البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط/1، 1405 هـ - 1985 م.

9- تهذيب اللغة، للأزهري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢١.

10- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني (ت:444هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/2، 1404هـ- 1984م.

11- جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري)، لأبي جعفر الطبري (ت: 310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط/ 1، 1420هـ.

12- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، للقرطبي (ت: 671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة ط/2: 1384هـ- 1964م.

13- الجملة العربية والمعنى، د. فاضل السامرائي، دار الفكر -عمّان، ط/ 2، 2009.

14- الحجة في القراءات السّبع: لابن خالويه (ت: 370هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق - بيروت ط/ 4، 1401 هـ

15- حجة القراءات، لعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت: حوالي 403هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة_ بيروت، ط/2، 1402هـ- 1982م.

16- الحجة للقرّاء السبعة، لأبي علي الفارسي (ت:377هـ)، تحقيق: بدرالدين قهوجي و بشير جويجابي، دار المأمون للتراث- دمشق / بيروت، ط/2، 1413هـ- 1993م.

17- الدراسات اللهجيّة والصوتيّة عند ابن جنّيّ: د. حسام سعيد النعيميّ 1980م، بغداد.

18- الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (ت: 756هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم بدمشق (د.ت).

19- ديوان طرفة بن العبد، شرحه وقدّم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، ط/2، ذ423هـ، 2002م.

20- ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به: حَمدو طمّاس، دار المعرفة، الطبعة الأولى، 1425هـ -2004م.

21- روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني، للآلوسي (ت: 1270هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية_ بيروت ط/ 1، 1415هـ.

22- السبعة في القراءات: لأبي بكر بن مجاهد (ت324هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط2، دار المعارف (1400 ه=1980م)، مصر.

23- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الأستراباديّ ت:686، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد آخرون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 1395هـ، 1975م.

24- شرح المفصل، لابن يعيش (ت: 643هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/1، 1422هـ- 2001م، د.ت.

25- شرحان على مراح الأرواح، لديكنقوز (ت: 855هـ)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ط/3، 1379 هـ - 1959 م.

26- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: لابن فارس، (ت395هـ)، تحقيق: د. مصطفى الشويهي ، مؤسسة بدران للطباعة والنشر ،(1383هـ =1964 م)، بيروت.

27- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهريّ (ت: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط/4، 1407هـ- 1987م.

28- غريب القرآن، لابن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ)/ تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، 1398 هـ - 1978 م.

29- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير (تفسير الشوكانيّ): للشوكاني (ت: 1250هـ)، دار ابن كثير- دمشق، ط/1- 1414هـ.

30- الفهرست، لابن النّديم، ت: إبراهيم رمضان، دار المؤيد، الرياض، ط ٢، ١٤١٧.

31- القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد محمد سالم محيسن (ت: 1422هـ)، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة ط/ 1، 1404هـ = 1984هـ.

32- الكتاب، لسيبويه (ت:180هـ)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة ط/3 1408هـ 1988م.

33- كتاب فيه لغات القرآن، لأبي زكريا الفراء (ت: 207هـ)، ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع، 1435هـ.

34- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشريّ (ت: 538هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، (د. ت).

35- لسان العرب، لابن منظور (ت: 711هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، و هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

36- اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، 1983م.

37- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، للدكتور عبدة الراجحي، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، 1996.

38- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: د. غالب فاضل المطلبي، (1398هـ = 1978م)، بغداد.

39- مجاز القرآن، لأبي عبيدة (ت: 209هـ)، تحقيق: محمد فؤاد، مكتبة الخانجي_ القاهرة، 1381هـ.

40- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني (ت: 392هـ)، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1420هـ- 1999م.

41- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي (ت: 542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية_ بيروت، ط/1، 1422هـ.

42- مختصر في شواذ القراءات، لابن خالويه (ت:370هـ)، مكتبة المتنبي- القاهرة، (د.ت).

43- المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها: للسيوطيّ (ت: 911هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم وآخرين، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط2،(1387هـ= 1958م).

44- مشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: 437هـ) تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت ط/2، 1405ه.

45- معاني القراءات: لأبي منصور الأزهريّ (ت: 370هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود. ط/1، 1412 هـ - 1991 م

46- معانى القرآن للأخفش الأوسط (ت: 215هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/1، 1411 هـ - 1990م.

47- معاني القرآن، للفراء (ت: 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة- مصر، ط/1، (د.ت).

48- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج (المتوفى: 311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط/1، 1408هـ_ 1988م.

49- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني (ت: 502هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق، ط/ 1، 1412هـ.

50- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لابن الجزري، ت: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٩.

51- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (ت: 833 هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية.

52- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلّكان، ت: إحسان عباس، دار صادر بيروت ط ١، ١٩٩٤م.